



بازرسی شد
۳۶ - ۳۴

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۵۷۴۷
۱۳

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: هاشمیه بر هاشمیه - ملا میرزا احسان بر شرح	
مؤلف	شماره ثبت کتاب
موضوع	۹۵۶۴۹
شماره قفسه	۲۲۲۹

ف. ن. ۵۴۴۴

ملی - فهرست شده
۴۴۱۲

Handwritten text in Persian script, likely a historical document or manuscript. The text is dense and appears to be a formal record or decree.

Handwritten notes in Persian script, possibly a marginalia or a separate entry. The text is written in a cursive style.



Handwritten text in Persian script, possibly a date or a reference number.

Handwritten text in Persian script, possibly a date or a reference number.



Handwritten text in Persian script, possibly a date or a reference number.

۱۴

[illegible]

على الله عليه واله ناصر الحكيم سبل الانا فاصح للعدم الالهي فيه ولا يسرنا بل الفضل والامانة
اغايرهم انما الركن مرجع الغير الثاني منها فالمرجع الغير الاول مضارع الغير الثاني وهو سبل
الانبياء عليه وعليهم مضاف الى مرجع الغير الثاني وهو واجب الوجود فيه بنفسه لان تفكيك الغير
على هذه الوجه ايد فيه تفكيك الغير السامع وسنذكر ان شاء الله تعالى وان يكون احدا الى واجب الوجود
لا يشبهه في ان لا يوصى اليه الله عليه واله رجلة جامعة في اكم احبار الله تعالى وقد ورد في ثنائهم لثلاث
عليه اكم مؤثرات الله عليه وعرفه الا انه في اكم عليهم ما يرى فيه وعادة ما في الباب ان يكون
الفضل على سبيل الانبياء عليهم السلام والاكم الجاهل عليهم السلام لا يحذفه فلم يزل اكم سائر
للمرء اخفى سبل الانبياء ولم يزل الاله في ما فيه لا يجد ان يعمل لسم الفضل منها على من
الزيادة مطلقا او في لوجها لا فضل على هذا المعنى لم يزل الاله والاحبار على جميع الانبياء عليه
سبل الله عليه واله وهو فضل الغير المفضل المستلزم الفضل الذي على نفسه ولو قيل يخرج الانبياء
عن الفضل عليه بغيرية المقام ولا لهما في الكلام لزم ان يكون الغير وهو انما يخرج في الكلام
وجميعهم على غيرية المقام ولا لهما في الكلام لزم ان يكون الغير وهو انما يخرج في الكلام
وان كان مرجعا لكونه في قوة الخطا لا نأفلو اعذاره مرجع التبدل في هذا المعنى واختاره
الاخر لا مباحة واجتبه بان الفضل مرجع انما كان الزمة ابن الحاجب حيث حقق ان المراد بغيرية في قولنا
له على غيره الا ان الله هو متناها احق من سبل الله والشفقة والتكلم ثم ارجع عنه التثنية بالاشارة
واستدال بها في قولنا في السوال والاحبار انما نظرهما في السوال اول فلان الفضل مرجع في الغيبة ومقتضى ذلك
عليه وهو ظهور عدم ارامه الفضل على سبل الانبياء عليه واله بغيرية المقام وتقدمه عليهم في الحكم
على غيره ولا ثم ان الله بغيرية المقام في سبل الانبياء عليه واله بغيرية المقام وتقدمه عليهم في الحكم
يناول سائر الانبياء عليهم السلام وان قيل بعدم تناوله لغيرهم وان راجع الغير الى واجب الوجود
مناولا له ظاهر الا ان يوصى بالفضل الاله المراد منها على سائر الانبياء كما هو ظاهر من سبل الشبهة و
يجعل الغير راجعا الى سبل الانبياء عليه وعليهم والالهم بغيرية المقام ليجعل الفضل على سائر الانبياء
محدودا في الاصل من الكلام على رفع الفضل المفضل بغيرية المقام والاكفاء في فضل الفضل
بالزيادة في فهمه فعلى هذا لا يحد في الفضل المذكور في الفضل الذي على نفسه ولو قيل بان الاله
لا يفضل على سبل الانبياء في غير الزاد الحكم واضافه وهو محذور واخره في ذكره السابق

فلا

طرا وما في الجواب اول فلان الغيبة على الفضل منها على كل شيء في اللفظ ونوايه يدل على تخصيصه
ان لا يحد في الفضل سبل الانبياء عليه واله بغيرية المقام من الحاجب مدح بغيرية المقام ونأنا
فلان الفضل على تقدير بغيرية المقام مرجع بالنسبة لعدم الفضل في قولنا ان الفضل على غيره
كونه محال فيهم وعلى تقدير بكونه حقيقه غير مرجع وان كان المرجع مع امكان التوجيه الرابع
قوة الخطا وعدمه ولا وسه اكون المحال على الخطا لعدم امكان التوجيه عنهم سوى كونهم
بالنسبة اليه ولو لم يكن مرجعا لكونه خطا البته هذا وفي فائدة هذا التبيين معنى ما لا
فيه فلو كان المراد ان الفضل على سبل الانبياء عليه واله بغيرية المقام في قولنا ان الفضل على غيره
لا يحد في الفضل ولا يحد في الفضل على سبل الانبياء عليه واله بغيرية المقام في قولنا ان الفضل على غيره
وان اردنا انما عليه في الجملة فكلما انما يحصل في هذا التبيين في قولنا ان الفضل على غيره
على سبل الانبياء عليه واله بغيرية المقام في قولنا ان الفضل على غيره في قولنا ان الفضل على غيره
الزيادة فيه ما ينسب اليه من زيادة مطلقا او على ما عداه من المضاف اليه ومع هذا التبيين على احد
المعنيين من راجع الغير الى المضاف او على الاخر من راجع الغير الى المضاف في قولنا ان الفضل على غيره
من كون الموصوفين من المضاف اليه لا ما يقتضيه معنى الصيغة فعلى هذا لم يغير المبدأ المذكور
في تفسيره وانما هو في قولنا ان الفضل على سبل الانبياء عليه واله بغيرية المقام في قولنا ان الفضل على غيره
الاختلاف في الالهام المذكور في جميع احوال المعنيين على الاخر كما ذكره من الوجوه وتقدمه على سبل
افضل الفضل المضاف اليه الثاني لا بد من بيان معنى الاضافة في قولنا ان الفضل على غيره
بغيرية المقام في قولنا ان الفضل على سبل الانبياء عليه واله بغيرية المقام في قولنا ان الفضل على غيره
فعل ما ذكره السيد من هذا التبيين في كلامه في قوله لا يحد في الفضل على غيره في قولنا ان الفضل على غيره
يسر في الجاهل من المضاف للمضاف اليه وانما يحد في سائر الاول والثاني اضافة كما
فاعتدوا البعض في تفسيره اجابا في ذلك اولها بانها لا تقع هناك من مصداق الاضافة
المذكورة لانه مقتضى الصيغة كانا سبل الانبياء لولا فاعلا لا يحد في الفضل على غيره في الصيغة و
يمكن ان يحد في قولنا ان يكون اصل المبدأ ايدوا بالواقع وبين ان يكون خصوصية المبدأ
كذلك ومنها الاخر في قولنا ان يكون الاول والا فاعلا في قولنا ان يكون خصوصية المبدأ
معنى على قولنا ان يكون من انصافه بيان التناول بالكثر في البعثة التناول على تقدير كونها

خالد

خطی - فهرست شده
۴۱۴

[illegible]

سازمان

ff15

[illegible]

لذلك القوم الوجودية فيها جملان هذا الجواب يجب في الجواب عن الجواب والى هذا القول
على الغرض الاول ان لا يمكن دعوى الملازمة بين العلم والظن وكذا دعوى ما بين امكان الاتحاد
عنه وصحة عليه بمعنى ان كل ما يوجد او لا يوجد في نفسه العدم امكن الاتحاد فيه لا يتصور
لان الصدق في علم العرف الذي يصفه العرف في شاهد الظاهر اساسا في الفصل ما
لعدم مثلا او صدق على تقدير الاشياء بما هو في العرف ونحوه لا يلزم من صدقه في ما
صدق على تقدير كونه من افراد العرف لا يمكن ان يكون من جهة البيان على ان يمكن ان لا يعلم
العرف بصدق في حيز الوجود ان يكون صدق عليه في اذن المظنة العامة كما هو المشهور في
جميع الاشياء وطرد الخ طائفة من عايشين ولا يمكن بالصدق على سبيل الحقيقة واما
في امر في الوجود فيمكن به ان يطرأ فلا تنقض بمراده من ان الصدق في الظاهر في العرف
هو ان صدق ان الاتحاد في العلم يمكن فيه الصدق هو هذا لكنه لا يمكن ان لا يتصور ما في خارج كثير
العلم من الوجود في هذا الموضع ان العلم انفسه هو في العلم لا يمكن ان لا يكون في العلم
بوجه ما قاله هو الجواب الاول وجب لا يرد على ذلك ان العلم امر او العرف امر لا لا يتصور
ان الاتحاد لا يمكن في هذا المعنى الاتحاد من الشيء او في ذاته سلب الصدق في العرف
في نفسه والعدم في نفسه للاتحاد ولا منافاة بين العلم لا يمكن على المعنى الصلح المتبادر
ومن سناد الى الاتحاد كما في فرضنا اليه يمكن والعدم فيمكن فانه صدق ان السناد في
طريقا في وجوده في نفسه وعدمه كذلك والصدق في سبيل من طريقه صدق وكيفية
العرف في الاتحاد بما عينا في طريقه في الاتحاد صدق في نفسه وعدمه في نفسه
وقد عرفت في العلم ولا شك ان الاتحاد من شرط وجوده في العلم لا يمكن في هذا المعنى
انما هذا لا يوجد في نفسه لا في الوجود امر او في الاتحاد لا يمكن للاتحاد في العلم
الاعراض في العلم الاول في نفسه ثم واما سناد الوجود متعلق بالاحاطة
الاعراض في العلم وهو متعلق بهما معا في الشبهة لما نادى ان الاتحاد لا يمكن في العلم
هو في نفسه متعلق بالوجود لا يستلزم وجوده وانما في الشبهة قوله فلا يمكن
بمعنى انه يمكن في نفسه في القضية التي هي في الوجود في نفسه كذلك وان كان فان
اسناد الاتحاد الى الموضوع بمعنى السكان وجوده في نفسه شائع والعرفان

100

انہ کلام

دفعه الى المزة من اهل الكوفة بما فيها من طغاة هذه الجماعة جميع الاول والى السلسل ساقط القدم فخرج من
 بل نضره في وجهه وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 الاخر وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 هذا هو وجهه الذي خرج من طغاة هذه الجماعة جميع الاول والى السلسل ساقط القدم فخرج من
 جميع الوجوه الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 ثم بنى على اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 وهذه جملة من الوجوه التي ادلى بها هذه الجماعة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 لكن ما دامه انهم لم ينفذوا في ذلك من هذه الجماعة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 وهو كون الدم دفع الوجوه الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 ليرجع في هذا الطريق وكان في سائر دفعه في الاصل الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 حيث كان في سائر دفعه في الاصل الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 كرام الحجة في هذه الاصل الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 الدم وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 صله الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 تجدد من هذا الدم الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 سيق وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 استفاد من هذا الظهور في هذه الاصل الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 الدليل على ما في التفسير من قوله وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 التفسير من هذا الظهور في هذه الاصل الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 بالحق اليك وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 الاصل من وجهه وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة
 اراد ان يرفع الدم وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة وادى الى اهل الكوفة

قطر

فليكن عبارة عن هذا المبدأ بسلك كتابه فليكن جميع وثايق كلام الحق سبحانه وهذا المبدأ
 صريح بعبارة تفسر المبدأ القديم بذلك ومع ما ذكره من معناه وأسفله الصلة بكماله وعلى أنه
 لا يكون عبارة عنه من جهة أو جهة واحدة استعمالاً عما ينشأ عنه وعدم احتياجه
 إلى الاستدلال على وجوده لا ذلك في ذاته المأخوذ من أدلة الحق الذي لا يرضى له الشك عاقبة
 الحق في قوله الحق القديم هذا هو كلامه هذا على أن العمل المسمى بالحق القديم
 جميع الوجودات فليكن ما ذكره الله من حيث أحضار الوجودات لا يبرهن على معناه واستغناءه
 ولا يحتاج إلى دليل على وجوده ذلك في الحق القديم يعني يقع جميع الوجودات لا سيما في الاستدلال
 على أحضاره ذلك في الحق القديم يعني أن أحضار الله على ذلك يستلزم في الوجود القديم بعينه
 لا يستلزم في الوجود القديم هذا هو كلامه هذا على أن العمل المسمى بالحق القديم
 لا يحتاج إلى دليل على وجوده ذلك في الحق القديم يعني يقع جميع الوجودات لا سيما في الاستدلال
 على أحضاره ذلك في الحق القديم يعني أن أحضار الله على ذلك يستلزم في الوجود القديم بعينه
 لا يستلزم في الوجود القديم هذا هو كلامه هذا على أن العمل المسمى بالحق القديم

[illegible]

وعد

وحيث بينناهما لأن الملائكة ما يربون فيكون سعة ما خلقوا من غير أن يكون مقصورا
على ظاهر الشجر وخصوبته الممتدة الممتدة في كل النواحي على الشان دون الأول
أما ما أن السبع هذا لا يولد ولا ينزل من بين الناضح والاضطراب بل أن الشاة استمدته
بان الناضح من جنس من عالم الحيوان فاما عدم اعتقاد العلم على أن هذا قد
ودفع الوجود الخاص ولا يعتقد الأول أي اعتقاد كونه دفع الوجود الخاص على الاشتراك
والناقص لأنه اعتقاد أن عدم على تقدير وجوده أنه هو مع جميع الوجودات وبنى عليه
اعتراضه على الاستبعاد فحصله ومنها اعتقاد خلقه وعلى الثاني كونه سعة ما خلقا اعتقاد كونه
الناقص من الوجود الخاص من عدم الوجود الخاص من دفع الوجودات جميع لطيف الواسطة
فلم يثبت أن يرد على تقدير الصدق فيقول أما ما أن يثبت أن الناضح المعلم بانه من عالم آخر
عدم أو ليس وجوده عدم فقط والآن بما لم يقتضيه الاعتقاد الثاني والناقص في دفع الأول
أن الاستبعاد لا يمتنع له في الواقع لا يمتنع في الدليل لأن ذلك على ما اعتقادنا وجهه سبيل
حتى يوجهه منه وهذا هو وجه الاضطراب لأن ظاهر عبارة أرسطو أن كل موجود له
كما يوجد بعضهم فاما ما لم يمتنع سبيل الدليل أن في ما يوجد الظواهر الباقية غير أن ذلك
لا يمتنع بها بل يمكن في هذا الظاهر لا يمتنع في هذا الظاهر الباقية لا يمتنع على أن الشاة
لما ذكرنا من الملازمة الخطئية على الزام الصحة لا يمتنع على ما منتهى وقد قرأنا ما لا يمتنع
له فلهذا أن يمنع دليل المستلزم ويثبت بما ذكره من الاستبعاد أن يصح مع ما ذهبنا إليه
فقد لهذا لا يمتنع في جواب الزام وأما وجه ثلثه في جواب ثلثه ولا يمتنع في دليل الدليل
ومن الجواب أن المستلزم على الشاة على اعتقاد عدم الاستبعاد في الدليل الأول ما أن
الاستبعاد لا يمتنع في الدليل الثاني لعدم وجوده عنه ولا يمتنع في دليل الدليل الثاني
الاضطراب لأن المستلزم الذي يمتنع وجوده عدم الزام الناضح من أكثر من وجه
لا يربطان يثبت بانه عدم جهة الناضح من جهة عدم الوجود وعدم على تقدير الصدق
والألم الاستبعاد الذي العرض لعدم الناضح من أكثر من جهة وعدم على تقدير الصدق الناضح
كما يمتنع القبول وذلك لأن الناضح على تقدير وجوده أما أن يثبت أن كل واحد
والعدم الواحد على تقدير وجوده عدم والعدم يمتنع من اثنين اثنين من الوجود والعدم أو من

[illegible]

فريدية ان انضاف المهيبة اه اعلم ان الحقن لما ذكرنا انضاف اليه المهيبة بالوجود والعدم كان
فذلك المذهب الذي هو موجود فيه كان كذا فظهر بطلانه وان كان قد دخل في ذلك فظهر بطلانه
تجوز ان يمتنع الترتيب في الازمان فظهر بطلانه ان اقام القصص مثل والنجما بالي الشك الله
الاطباء اعلم ان ايراد القضي بالوجود والعدم وانه يمكن ان يكون ان كل من مسمى على الترتيب
والاستظهار حيث يمكن بطلان كون الازمان في طرف الزمان الاول والآخر ذلك
يخرج عليه هذا الازمان في الزمان كذا لان الزمان من هذا الوجه هذا هذا انما يمتنع
عنه اليه وامع عن غايه فلا معنى للشك بالباطل ولا معنى في وجه الوجه الذي ذكره في
فصلين انما يتناول هذا الوجه وانما في الزمان كله طرف واحد من على الاول انما
للاعتناء على الحقن فانه عاقل من ان يمتنع الحقن بانه خلاف القصة التي يعرفها
من ان يكون في شئ فخرج من ذلك في طرف الازمان والمطاه في شئ فخرج من ذلك في
والقصة فوجه كلام الحقن وجوبه لا يرد عليه شيء فبطلان الحقن فوجهه ما يبطر اليه على
الذي ان هذا الزمان في هذا الاصل في له ولا هو مطابق للحكمه ما عاقل في ذلك ان
ان يمتنع احد الازمان في البيت بموضع غيره في البيت ووجوده خارج البيت او
في الموضع عنه فيه ووجوده في الموضع فوجهه في الموضع الاول في الثاني
بصفه في الموضع الثاني لان ذلك الوجود انما كان في اعقابها لا في استحقاق كون الازمان
ظرفا في ذلك الوجود او انضافا لغيره بها كذا في نفس الازمان الاول في مسمى
فلا يمكن ان يكون ان ذلك ما غير اصله فاما لو لم يكن في الزمان ان يكون مراده ان الحقن ذلك
الوجود او الازمان في نفسه بان يكون الزمان على ما في وجهه فاما في الموضع الثاني في الموضع
ويشبه فيها وان كان الزمان ظرفا لغيره وانما في الموضع الثاني في الموضع الاول ان

[illegible]

[illegible][illegible]

الأول تكفي إذا قرئت على الأربعة والمائة على البيت على خلق على الخالص على ما
كان قولهم أن الضمير المنزه عن الفعل يتبعه بالبيان إلا جالسه الذي هو المضاف
الضمير الأول ونوعها فخره الأصغر من المضاف فانه فلا يراه مؤنثه كانه وعبارة
فيل ياء استغنى به وذلك الضمير به إلى قوله لا يراه وعبارة فانه استغنى على
ظاهره ذلك لا على الأصل ولا على ما قيل في قوله ما من الضمير المنزه عن الفعل
المتبع من الضمير فيكون الضمير مقدم على الفعل لأن قوله لا يراه مؤنثه كانه وعبارة
من هذا انهم لم يخصصوا على ذلك الضمير وإنما جازوا أنه لا يراه في البيت الذي يعنى
على عدم الفرق بينهما في المعنى فلا يشاء في الاستطاعة لكن لا بد من أن لا يراه
الضمير في البيت والمقدم المطاوعة في علمه انما ما من منه استغناء عن البيت الذي يعنى
الموضوع في قوله لا يراه في ظرف مؤنثه كانه وهو يورث في جاف فيضم
فانما جاف مؤنثه استغناء وجودها في ذلك الظرف إلا ذلك يحصل من غير
ضمير لا يراه في وجود الموضوع كما قد قيل في الجواب ثم أحاطوا بترتيبهم في قوله
الموضوع في وجوده سواء ذلك الضمير في البيت أو في البيت كانه عليه بالعلم وما
ذكره في ذلك فليحذر قول ويلد اضطرار فيهم أن لا يقتصر الجواب على ما
أوردوه من الأمر الواقع في البيت فيكون الجواب على الوجه الذي هو لا يقتصر
الوجود في البيت لكن في أرواحه استباح وأدته ذلك في وسعي في غيرهم في قوله
الضمير المنزه عن الفعل في البيت كانه لا يقتصر في البيت أو في البيت كانه
يعمل في قوله في البيت الضمير ويجوز ما كان ذلك الضمير في البيت في قوله في البيت
لأنهم تلك الحقا عرفت أن الأمور القائمة لجميع الوجودات هنا سواء في البيت أو في البيت
الضمير لأنهم عرفت أن الضمير لا يقتصر في وجود الموضوع أصلا ولا إلا في البيت
أصعب ما كان أرادوا وإلا ذلك في اعتقادهم ما هو في البيت وأما ذلك في البيت
أفتمت وجوبه على موضوع الضمير في البيت كانه في البيت كانه في البيت كانه
في غير أرواحه وجود الموضوع الضمير في البيت كانه في البيت كانه في البيت كانه
تحتيا في البيت وسبب الاستدلال على حقيقة هذا الكلام في قوله في البيت كانه

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

ولم يقرب الا بفتح الخاء والواو والهمزة وكان ذلك تحاشيا لغيره في قوله لا ينفك ولا ينفك
المسئلة على ان ما يدين العالم هذا صلب نظامه من عدمه وان عمل نظامه كما قيل
من اجابة وقد علم ما هاسئلة اخرى وشرح لها بوجوبه وان سئل عما عليه من ذلك
الفتيش لا يستقر فمن العالم ايضا الفتش الذي لا كونه فعلى الاستقرا كما في الشعر لا
باجد فاقبل المحقق فيكون لا ينفك في ذلك العدمه بوجوبه وان سئل الاستقرا اما انط
انه اذا بدلك ان اردت تنبيهه فغير الاستقرا في عالمه ولا يكون غرضه ولا الخلق اياه
انكره فيه وما لم يكن بذلك انه احسنه غير سائر عليه بعض ما هو على سائر الاقرا
ولقد اقره حقه بانظر الاستقرا ولم يصفه بانه اسلمته واحسنه لا يعلم ما اقره
على الاستقرا بل هو على انتاره من التيقن فانه يمكن ان يكون شربه اعيان واستقامه
الخلق كما يكون له شربه من كونه كونه العقل اللازم واسطه في قول القائل انه لا
واسطه في عرضه على ان الزم في القول الاول وما كان في العقل يعلم العلم وما
في الثبوت مدافع القبول لم يدع ان يدفع المانع كما يقع في الجاهه باقيا كما سئل
في الشعر المضمون لم يكونه فاعاقل على التنبيه يدفع المانع ايضا والحاصل انما هو
طريق الاستقرا البرهان ولا على سائر المانع حيث كان يكون لا لم يمنع دفع العقل
استقامه العلم والثاني في تفسير الفتش حيث بين بان الاكسار وفي الفتش والاكسار
فكذلك هو الا ان الفتش مدفع على بقية القول الاول وله المانع وفي الثاني لا ينفك
يقضيها عن غيرك منع ما تضمن البراهنه في نفسه المحال لحيوان ان يكون حزين في
بالجنه التي لا يوافق وعقله غير الله فعلى الانبياء من علم استقامه ليعتق
من الاكسار فقلوا ومن من ان الاكسار شرابا بالجنه بالبرهان في قوله تعالى
بالجنه الذين يكون منكم ما خلقا بغير الاعلام منه وقد عرفت انما هو ليعلم
لذلك انما يسنونه الكمال بالصورة والطبع والشرع بما يله في الحق الوجودي مقصود
لذلك كمال بين العلم خلاف ذلك ومن الظان طلبة الهيات العارة عن الوجودي
العدم وجوبه فيها بالشعور لا معنى له اصلا فان الشعور متناهي عن الوجود من وجه
ولكن كما ناله لها بالعلم بان المجهول لا يشرط الوجود والعدم لا يشرط لها يقين
لها

[illegible][illegible][illegible]

ثم يحال كون الشيء رابطا بغيره كونه محمولا وحده على سائر هذه أقوال الشرح كما كان
الحاج رابطا بغيره كونه محمولا على ما لو كان محمولا على غير ما هو محمول عليه فثبت
محمولا على ما لو كان رابطا بغيره كونه محمولا عليه فضلا عن نظيره في العلم الذي هو محمول
فلا يوجب أنه لا ينطبق على المثال لا راجع هذا الذي ذكره المراد في كلام المفسر إنما
المقصود ألا يخلط بين ما في العلم من المحمول وما ذكره وهو القول بأن لا محال ليس
أحكامه يثبت أم لا كما يحتمل أن الموضوع محمول على غير ما كان هو يثبت أم لا كما يحتمل
في الخاص أو على نفسه فثبت ذلك في العلم كونه محمولا على ما لا يثبت صلا فثبت ما في العلم
ثابت الموضوع وهو هذا كما أوضح في محتمل بغيره العلم بطلان ما يفرضونه في
لا يثبت صلا فثبت ما في العلم كونه محمولا على ما لا يثبت ذلك العلم الذي هو محمول
الاجتماع كما يثبت في العلم كونه محمولا على ما لا يثبت ذلك العلم الذي هو محمول
الشفقة لا العلم بغير الشفقة فثبت ما في العلم كونه محمولا على ما لا يثبت ذلك العلم الذي هو محمول

[illegible][illegible]

وإن الراد بالعدم ما هو يقتضيه حمل الوجود بالوجه الآخر المتعارف ولا شأنه بغير
الوجه على أن يتأخر عليه عنه كليا وبأنه واقعة ولا زعمه ومعهما يتناقض ما قيل من أن
حمل يقتضيه الكل على الجزء المحل جازيا لأن من لم يمتنع من أن يكون من جنس هو العدم
لعدمه فذلك هو الحتم من جهة على أن يكون له وجود على كذا لا يقتضيه أن يكون من
العدم لأن في هذا أن تعلموا أن كونها من جنس لا يمتنع ما ذكره جازي العين
الحال أي أنه كما لا يخفى مع اختلافها في المفهومات لا اصطلاحا عنه لا حقيقة لها سوى
ما اصطلاح عليها وبه كلفنا من هذا العدم سواء كان حقيقة الجزئية أو كلفنا من
احتمال المتعارف أي من غير عينه كما سأل في النوع على الجبر والفضل وتا بها شرعا على
الوجه ولا سيما في التفسير من اتحاد بين النوعين أي من عدم الكل بضمح في مقتضى
عدمه من هو الموجود به لو كان محققا ما مطلقا لزم عدم الكل بضمح في مقتضى
احتماله وهذا جزء من الوجود أي من الشيء ووجهه لا يتناقض أن الراد من كونه على ما
أصاحبه من أم أن الراد لا يصرف عليه الوجود أصلا من حيث يتناقض الطبع وبأنه
على عدمه كليا وبما ذكرنا من أن الراد من عدمه على ما يصرف الطبيعة في
يرد على الحتم أن فيه من صرف يقتضيه الكل على الجزئية من صرف يقتضيه على نفسه
لا وجه له فإن كان منها حمل على سبيل الطبيعة وليس على سبيل التكليف ما هو في
الكل أقوى من الأول لا لأنه لا يصح حمل على سبيل التكليف ولا الجزئية ولا الخلة بتلاف الجزئية
وبما يصح على الوجه الثاني في رد على الحق في أن الراد من غير من الأمر لا في غير من
أن في صرف الموجود على أنه من صرف الطبيعة على الطبيعة لا يتجوز في الجزئية
بجزئية الوجود له أو من جهة من أن لا يكون في غير من الوجود له من الوجود له من
بذلك هذا في رد على الثاني أحد من الجزئية من جنس سواء كان بطلان حقيقة
أو وبما إذا قلنا الراد من عدمه ما صفة عليه على سبيل الطبيعة رد على
أن كونه من هذا المحل لا يتناقض كونه من جنس من كونه لأن الأمر من عدم الموجود
على سبيل الجهل ولا صفا في وجهه وبين الطبيعة لا ظهور من جهة الراد
لأن الأمر من الموجود على سبيل الجهل ولا صفا في وجهه وبين الطبيعة على

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

انما هو من اسباب الشك ان قال قلت لادم من عدم انما به هذا شياع الذي هو انما هو حافظ
هذا الذي كان في نفسه كالحق فيكون ان كان الحق في الاولين على ما كان في هذا الذي
الاول ويكون الحق في هذا الذي هو في نفسه عدم السجدة فمن بعد الشك ان قال
الثاني نفسه او بالعكس في الاولين في نفسه كذا ان من انما هو بالاولين واسمك بالاولين
سجدة في نفسه العائشة في نفسه من الحق في الاولين على ما كان في الاولين واسمك بالاولين
سجدة في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين
في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه
كلام الحق في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين
في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه
على برهانه واسمك بالاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين
الراجح على عدم ذلك السبب انما هو في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين
باري على ما كان في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين
واما اذا اريد على حقه ومنه ومنه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين
هذا الصمد ثم يتصور ان يكون عدم من الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه
ذلك ما ينبغي ان يكون في المانع في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه
موصوفه بالماهية وهذا الذي هو في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين
على ما كان في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين
اكثر من ذلك وهو الحق في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين
من الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه
الوجه ثمان يكون مستند الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين
عقود المانع في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين
كان خاوا من الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين
من ذلك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين في نفسه من عدم الشك في الاولين

الرجل المصيبة

الطريق ان انا عارفة عن نوحا وما كان نوح يتخبر به عن الموت المستلزم جعلا من محبة
كاظمين الشوق الحاشية وبنى المقام الذي عارفة من احوال احد الكائنات عبد الشريك
اخبار الكفارة الملهمة بها وان كان هذا كله ظاهرا لهم في هذه الدنيا وقد فاضت عاينته
بهذه الظاهره وجهه الى ان هذا الكلام محمول على الدنيا في مقتضى هذا القول والظاهر
كلامه كاصح ما اطلق المطلقين في عدل الذين في نوح الطراد وتسلم علم نوحه
وكونه على مقتضى الاوهام الملهمة في الدنيا فان عدم كفاية الاولوه ما علم
من ان يكون حجه شرب لها في مرتبتها او بصدا في الطراد المراج او حجه شرب الدنيا
والاولوه وعدم كفاية الدنيا في هذا وهذا بطريقه الذي يتبين في السلسله سابقا في
كلامه من جهة من ان الاولوه ويتبين لنا ان رجح على كفاية الاولوه ولا يلزم
الخصم ان يخلو ما بين مقتضى عدم كفاية الدنيا في الاولوه وهو غير مقتضى الدنيا وكذا
الاولوه يتم وخصم ان يكون لاسد له على هذا القول وهو غير مقتضى الاوله
لا هو من اظهرها صرح به ولا يخرج من الشك في هذا المقطع من نوح الاولوه
تسلم علم نوحه وقد علم ان كذا انما امكن ان يراجع الى الجوانب الاولوه وعدم
بالثاني وما ان يفي كل الانبياء على ما حاله الا في الدنيا وما جاء في القرآن وما
الاحكام والاعمال في الدنيا مع وجهه الى الشوق في مقتضى هذا القول
كان الملهمة قد علم في الدنيا على العالمين ان الدنيا اوله لا شاة بشرط التجار
الاشارة الى ان مقتضى الاشارة في الدنيا وهو اوله الاشارة لا شاة في الدنيا
في مقتضى الطراد المراج على ان مقتضى ذلك السيرة عدم التجار فانه ما بين مقتضى
الطراد المراج وجهه الى التجار فلم يفي عدم كفاية التجار فان نقل الكلام الى مقتضى
التجار من التجار وعدم كفاية التجار من التجار يمكنه مقتضى التجار في مقتضى
الكلام اليه ولا عدم كفاية التجار في الدنيا فانه مقتضى ما في التجار في مقتضى
اشارة ما بين مقتضى التجار في الدنيا ولا في الطراد المراج في الدنيا في مقتضى
حق ما بين مقتضى التجار في الدنيا وجود عدم كفاية التجار بما علم ما في مقتضى من عدم
الكفاية انما هو مقتضى الاشارة الى التجار في مقتضى ما بين مقتضى ما في مقتضى
تا

[illegible]

يتمتع بذلك الوجه الجوراء يستعمل في الطرف الرابع ويلزم من الطرف الرابع يجوز أن يتحقق ذلك
من قبله الرابع أن يستعمل في حق من لا يوجد كما استعمل من وجهه بل من عدم الوجه من قبله
مقتضى وجوبه وانما شرطه ان لا يكون كسائر اقسامه كما قد عرفت من الوجه ان من لم يخصص له اصل
للمنافاة من غير الرابع فانما يتحقق من الصفات والاعراض من حيث لا يعلم وجوبه
ذلك الشيء ويقتضيه عدمه انما انما يتحقق من ذلك الشيء فاذا تحقق ذلك انما الرابع كما قد عرفت
سواء كانا في الطرف الثاني على ما علم من مستند ان الرابع من هذا الوجه مقتضى مقتضى ان لا يكون
ما قد عرفت من ان وجهه ويكون من من المتكافؤ ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه وانما وجهه ان
بالمتكافؤ عدم صفات المتكافؤ على وجهه وبالمتكافؤ من ان الرابع من هذا الوجه مقتضى مقتضى
من الاول وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه
والعوض من ان الاول وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه
يرجع الى تلك الصفات والاعراض منها فان تلك الصفات والاعراض مقتضى مقتضى وجهه وانما وجهه ذلك
ان يرجع الى ان الرابع وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه
فان قلنا عدم صفات المتكافؤ على وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه
الراجح انما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه
يشترط ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه
بنيته وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه
عدم الاعراض وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه
الاجزاء عدم الصفات والاعراض لانها لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه
الذي لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه
الاعراض وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه
هذا الوجه يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه
وهو مكان السطح والخطان اعكان السطحين من وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه
عنده وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه
الاعراض وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه وانما وجهه ان لا يكونا في وجهه

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

۵۱

[illegible]





